ألمشكلة ألآثورية في ألعراق

١٩١٨-١٩٣٣

.....

م. د. إبتسام حمود محمد

جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم التاريخ

المقدمة

بدأت النزعة القوميّة تغزو مجتمعات الشرق الأوسط من أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر تأثراً بالثورة الفرنسية، وبدأت شعوب المنطقة تتحوّل من العنصرية الدينية إلى القومية، ومنهم الأتراك في تمّوز ١٩٠٨ اسست جمعيّة "تركيا الفتاة" التي طوّرت إلى "حزب الإتحاد والترقي" الذي دعا إلى تتريك كافة القوميات المتواجدة على الأراضي التي ما زالت تركيا تعدها حتى اليوم تركيّة، كما أسّس العرب جمعيّة "العهد" السرية وجمعيّة "العربيّة الفتاة" التي أدّت دوراً كبيراً في الحرب العالمية الأولى.

تعد مجازر الآثوريين في الحرب العالمية الأولى مجازراً قومية ودينية في آن واحد، فالهدف من خوض الآثوريين الحرب كان التحرّر من الظلم وتأسيس الدولة الآثوريّة فضلا عن ممارسة حقهم في تقرير مصيرهم، وبعد خوض الآثوريين معاركاً ضارية ضدّ الفرس والأتراك والقبائل الكردية، وخسارة أكثر من ٢٠٠ ألف آثوري"فقط خلال أوّل سنتين من الحرب"، أعدّ نخبة من القادة والمثقفين الآثوريين بيان "إتحاد آشور الحرّة" في ٢٨ تموز١٩١٧ وعُرف بمنشور أورميا **(Manifesto Uremia)** وجاء هذا المنشور في عشرين فقرة كدستور للدولة الآثوريّة المنشودة، وقد بدا متطوّراً أكثر من دساتير معظم دول الشرق الأوسط اليوم كونه اعترف بحقوق كافة القوميات المتواجدة في آشور، وقد لاقى تأييداً من دول الحلفاء الذين عقدوا اجتماعاً خاصّاً مع القادة الآثوريين من أجل بحث مشروع الدولة الآشورية، وكان ذلك في بداية عام ١٩١٨، وحضر الإجتماع ممثلون عن بريطانيا وروسيا وفرنسا ووعدوا فيه الآثوريين بالدولة المستقلة بعد انتهاء الحرب، وكانت تلك الإنطلاقة الفعلية وبشكل رسمي، لمشروع الدولة الآثورية لأوّل مرّة في تاريخ الآثوريين بعد سقوط نينوى عام ٦١٢ ق.م، اذ تأسّس "المجلس القومي الآثوري" في مدينة أورميا الآثورية في إيران، ليكون بمثابة الحكومة الآثورية لدولة آشور الحرّة ولكن ذلك لم يدُم طويلاً، فبعد أن استغلّ الروس الروح القوميّة الآثورية لتحقيق انتصارات عسكرية في آذربيجان ، نشبت ثورة لينين وانسحب الروس من الحرب فبقي الآثوريّون محاصرين من أعدائهم الأكراد والإيرانيين والأتراك وقاوموا لعدّة أشهر حتى نفذت أسلحتهم، فاستغلت بريطانيا الوضع هذه المرة واستدرجتهم إلى سهول آشور التي ليست إلاّ الجزء الأساسي من الوطن القومي الآشوري شمال العراق .

تناول البحث اصل الاثوريين وجذور المشكلة الاثورية فضلا عن موقف كل من بريطانيا والحكومة ألعراقيه متمثلة بالملك فيصل الأول وولي عهده الأمير غازي من ذلك التمرد كذلك موقف عصبة الأمم من هذه المشكلة وكيف انتهى التمرد الاثوري وما الحلول التي تم التوصل إليها .

أرجو أن يكون البحث ثمرة جيدة بمستوى ألمجهود الذي بذلته من اجل إكتماله على على هذا ألوجه ومن الله التوفيق .

أصل الاثوريين :

الآثوريين أو النساطره، أقلية مسيحية صغيرة اختلف الروايات في أصلها التاريخ وهم يتكلمون السريانية[١]سكن الاثوريون جنوب شرق تركيا وشمال غرب إيران وتمركزوا في تركيا بولاية حكاري حتى مدينة وآن شمالا ووادي حينا جنوبا في شمال العراق متصلة بمنطقة سكناهم في أذربيجان بولايتي أورميا وسلامس[٢] في داخل حدود الدولة العثمانية التي كانوا يدفعون الضريبة لها كانوا ينتمون إلى الكنيسة الشرقية ألارثودوكسية [٣] .

إن النساطرة لم يعرفوا الاسم الاثوري إلا بعد تلقينات الأجانب لهم لاسيما البريطانيون الذين كانوا في الجيش الهندي،إذ كانوا يأتون إليهم كمصطافين وسواحا يعلمونهم الفنون الحربية ويوعدونهم بمستقبل زاهر عند النهوض ضد الدولة العثمانية [٤].

عند اندلاع الحرب العالمية الأولى أغرت روسيا الاثوريين بالتمرد ضد الدولة العثمانية وزودتهم بالسلاح لهذا الغرض إلا إن انسحاب روسيا من مناطق الوجود الاثوري جعل الاثوريين دون حماية فانقض عليهم الجيش العثماني وقتل العديد منهم وأضطر الباقون منهم الى الجلاء عن ديارهم[٥]في الوقت نفسه، ارسلت الحكومة البريطانية بعثة عسكرية إلى مدينة أورمية في إيران لتحريض الاثوريين المجتمعين حولها على القيام بمواجهة القوات العثمانية، وأرسلت لهم شحنة كبيرة من الأسلحة والعتاد في تموز عام ١٩١٨ إلا إن الجيش العثماني هاجم أورمية قبل هذه المساعدات وقتل عدد من المجتمعين مما دفع البريطانيين إلى نقل الناجين بأرواحهم من الاثوريين الذين بلغ عددهم خمس وثلاثون ألف آثوري إلى مجتمعات أقاموها على الضفة اليمنى لنهر ديالى بجوار مدينة بعقوبة عام ١٩١٩بقوافيها لمدة ثلاث سنوات ومن ثم نقلوا إلى شمال العراق واستقروا في أربيل والموصل ولجأ عدد منهم إلى إيران[٦].

كان الآثوريون قد أتوا إلى المدن العراقية على أمل أن يؤسسوا لأنفسهم وطنا قوميا بمساعدة بريطانيا وليكونوا نقطة ارتكاز خطيرة في السياسة الاستعمارية تجعل منهم نوافذ مفتوحة لمراقبة كل من إيران تركيا والعراق وسوريا وهكذا اصبحوا أفضل ملجأ لسياسة التوجيه والإسناد في الشرق الأوسط للمصالح البريطانية [٧].

حاول البريطانيون إيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة فبدأت دوائر الاستخبارات البريطانية تعمل جاهدة بواسطة الإرساليات إلى دعوة الاثوريين إلى التجمع في الموصل عاصمة إمبراطوريتهم القديمة كما يدعون وتأليف جيش من العشائر على أن يكون هذا الجيش نواة لحماية حدود الوطن القومي ألآثوري من الغزوات الكردية، وعهد الإعلان استقلال أشور تنفيذا للدعوة التي قطعها لهم البريطانيون أثناء الحرب عندما استمال الحلفاء الاثورين للقتال إلى جانبهم [٨].

سعت السلطات البريطانية إلى تجنيد الاثوريين في الجيش **"الليفي** levi**"** [٩]وقد أعرب ونستون تشرشل**Winston Churchil**[١٠]عن رأيه بذلك قائلا:**"هذا ما بذلت جهدي لأعمله من اجل أولئك اللاجئين الذين طالما لاقوا منا بوادر الاشمئزاز"**[١١] أستعانت بريطانيا بقوات الليفي في قمع الثورة التحررية في العراق عام ١٩٢٠، وكذلك في مقاتلة القوات العسكرية التركية غير النظامية التي كانت تغير على شمال العراق[١٢].

مشكلة إسكان الآثوريين :

تتلخص مشكلة إسكان الآثوريين في فِتن الإنكليز بما سُمّي "مشروع الإسكان" بعد أن رفضت تركيا بحزم عودة الآثوريين إليها في اتفاقيّة لوزان عام ١٩٢٣[١٣]، إذ ضُمَّت الموصل عام ١٩٢٥ إلى العراق، فاستغلت ذلك بريطانيا وبدأت بافتعال المشاكل بين الحكومة العراقيّة والآثوريين بعد أن انتهى دورهم في إخراج الأتراك من شمال العراق إثر مواجهات دامية[١٤].

وبذلت الحكومة العراقية جهدها من اجل إسكانهم، إذ سكن (٢٥٠٠) آثوري في العراق عام ١٩٢١ في سبع وعشرون قرية موزعة بين دهوك وعقره والموصل وتواصلت عملية الإسكان وتم إسكان الف واربعمائة آثوري، ولكنهم رفضوا دفع الضريبة للحكومة التركية مما أضطرها إلى مطاردتهم وإخلاء الأراضي التي يسكنونها الأمر الذي اضطرهم إلى اللجوء إلى العراق من جديد واستقروا في شمال ألعماديه بعد أن أتلفت قراهم ومزارعهم من قبل القوات التركية[١٥].

حاول الاثوريين الانتقال من العمادية إلى شمال العراق لإقامة حكومة أثورية شمال الموصل، وقد حظي المشروع بتأيد الجانب البريطاني إلا إن الاضطرابات التي وقعت في يوم الخامس عشر من آب ١٩٢٣، نتيجة لذهاب ثلاثة جنود من قوات (الليفي) إلى احد أسواق الموصل للتسوق فحصلت مناوشات كلامية بينهم وبين البائع أدت إلى حصول مشاجرات وضرب أحدهم الآخر وسجل في

الحادث ثمانية عشر إصابة بين قتيل وجريح ولو لم يسرع البريطانيون لنقلهم إلى خارج الموصل لحدثت مجزرة بين الطرفين[١٦].

وفي ضوء تلك التطورات أوضح كينهان كورنواليس[١٧] للحكومة العراقية في أيلول عام ١٩٢٤ضرورة إجراء الترتيبات اللازمة من اجل الاهتمام باللاجئين الآثوريين بعد أن أخذت القوات التركية بمطاردتهم ،وأكد على إرسال التعزيزات إلى الشرطة في العماديه وتجهيز الاثوريين بالسلاح، وأبدى كورنواليس تعاطفه مع الاثورين واقترح بعض المقترحات بعد أن رأى سوء حالهم وما يعانوه ومن جملة تلك المقترحات إبقاء الاثوريين في وادي العمادية ومن ثم توزيعهم على القرى المسيحية قدر الإمكان كحل مؤقت حتى ينظر في أمورهم مع توزيع ألأرزاق اليومية على المعوزين منهم[١٨].

نفذت مقترحات كورنواليس حتى ينظر في قضيتهم من قبل عصبة الأمم وأمر في الحلق الأراضي التي كانوا يسكنوها بالعراق حاولت بريطانية بعد ذلك نقلهم إلى إحدى الدول المجاورة للعراق أو إلى إحدى مستعمراتها إلا إن هذه المشاريع لم تنفذ، فأضطرت الحكومة العراقية إلى إسكانهم في بعض القرى الشمالية واستدعت خبيرا بريطانياً لهذا الغرض واصدر مجلس الوزراء العراقي فى الثالث من آذار ١٩٢٧ قرار بإسكان الآثوريين الموجودين في المنطقة الشمالية في الأراضي والقرى التي تراها الحكومة العراقية مناسبة لهم واعفائهم من الضرائب وتقديم المساعدة المالية لهم واعترفت بالمار شمعون[١٩] زعيم ديني على الاثورين وتخصيص راتب شهري له وتم إسكان ما يقارب على الف وسبعمائة عائلة نهاية عام ١٩٢٨ على الرغم من وجود العديد من الموانع وعدم نجاح الخطة في توطينهم [٢٠].

موقف بريطانيا من التمرد الاثوري :

لما أعربت الحكومة البريطانية عن رغبتها في ترشيح العراق لعضوية عصبة الأمم في عام ١٩٢٩، إندفع الاثوريين للاعتراض والاحتجاج والمطالبة بإنهاء الانتداب البريطاني وتنفيذ التزاماته اتجاههم ، إذ اعتقد الاثوريين إن استقلال العراق سيضر بمصالحهم المرتبطة بالبريطانيين [٢١].

حاولت بريطانيا إثارة الرأي العام العالمي تجاه العراق من خلال تشجيع ممثلي العشائر الكردية والآثورية عدم الامتثال لأوامر الحكومة العراقية وتحريض الطوائف والأقليات العراقية غير المسلمة وعملت على ترويج الدعاية السيئة في أوربا ضد العراق واتهامه باضطهاد الأقليات، فقاموا برفع الشكوى إلى عصبة الأمم والتلميح فيها إلى خلو معاهدة ١٩٣٠ من أية إشارة للأقليات في العراق،

واستمر الاختلاف في وجهات النظر بين الحكومة العراقية من جهة والاثوريين من جهة أخرى بتحريك من البريطانيين[٢٢].

بلغ اهتمام البريطانيين بالآثوريين حد إنهم أسسوا قنصلية خاصة بهم في منطقة ديانا النائية وكان عصيان الاثوريين حقيقة الأمر مؤامرة من قبل بريطانيا أرادت بها أن تفصل القسم الشمالي من العراق وأن تقييم دولة آثورية [٢٣].

أخذ الاثوريين يغالون في مطالبتهم وازدادوا إلحاحا في ذلك ولم يكن هناك ما يبرر شكواهم بعد أن عطفت عليهم الحكومة العراقية وتولتهم بكثير من العطاء والسخاء وتعهدت أن تقدم لهم الأراضي اللازمة لتوطينهم والمحافظة على تقاليدهم وثقافتهم وعلى اثر ذلك عقد اجتماع في دار الاعتماد البريطاني في ٣تموز١٩٣٢ حضره كورنواليس والمعتمد السامي ووكيل رئيس الوزراء جعفر العسكري ووزير الداخلية ناجي شوكت من اجل النظر في مطاليب الاثوريين، إذ إتفقوا على تقسيم مطالبيهم قسمين عند النظر فيها[٢٤]:-

أولا:الطلبات التي يمكن للحكومة العراقية أن تتخذ التدابير بشأنها .

ثانيا : الطلبات التي تقع خارج اختصاصها وينبغي معالجتها من قبل عصبة الأمم .

وتم التباحث في عدة أمور تخص الحكومة العراقية أهمها [٢٥]:

١. الاعتراف بالآثوريين كملة .
٢. استعادة حيكاري .
٣. تشكيل لواء فرعي يضم الاثوريين .
٤. الاعتراف بالبطريق .
٥. إضافة نائب مسيحي إلى لواء الموصل .
٦. الاهتمام بالجوانب الاجتماعية و الثقافية وتقديم المنح ألماليه للاثوريين .
٧. الاحتفاظ بالسلاح.

أثارت هذه المطالب جدلا كبيرا بين الجانب البريطاني الذي مثله المعتمد السامي وكورنواليس والجانب العراقي الذي مثله جعفر العسكري وناجي شوكت وأثناء التباحث طلب كورنواليس أحالة المطلب الأول إلى العصبة لأنة ضمن صنف المطالب التي تقع خارج اختصاص العراق ويجب إحالته إلى عصبة الأمم لأنها أولت حقوق الأقليات في العراق عناية كبيرة أما بخصوص استعادة حيكاري ‘فضل

كورنواليس استبعاد هذه الفكرة لأنها أصبحت أشبة بحلم لا يمكن تحقيقه وطرح فكرة السماح للقبائل الاثورية الجبلية (كالتياري) بالعودة إلى مناطقهم في حالته موافقة تركيا على ذلك [٢٦].

طلبت لجنة الإسكان الخاصة بالاثوريين برئاسة طومسن من زعيمهم الروحي المار شمعون أن يتعاون معها من اجل اختيار الأراضي والقرى الصالحة لإسكان جماعته فيها، لكن المار شمعون رفض التوقيع على مشروع إسكان الاثوريين بحجة إن توقيعه مذل له واجتمع مع كورنواليس مستشار وزارة الداخلية في الثامن من حزيران عام١٩٣٣[٢٧].

في خضم تطورات الأحداث، ونتيجة لرفض المار شمعون تقديم التعهد ومطالبته بالعودة إلى الموصل بعد أن ألزمه حكمت سليمان البقاء في بغداد، ولم يسمح له بمغادرتها إلى الموصل، إلا بعد أن يقوم بتوقيع التعهد، استفز القائم بأعمال ألسفارة البريطانية وكورنواليس حكمت سليمان حينما بينا له بأن حجز المار شمعون سيؤدي إلى ثورة ضد ألحكومة[٢٨] وبينا عدم موافقتهم على حجز ألمار شمعون وسوقه إلى ألمحكمه متذرعين من نتائج ذلك العمل الذي قد يؤدي إلى تمرد آثوري وعلى اثر ذلك قرر حكمت سليمان الاستقالة من منصبه إذا لم تنفذ إجراءاته بإحالة المار شمعون إلى المحاكمة، مما أربك أعمال ألوزارة، وأصبح أمر استقالتها محتملا [٢٩]إزاء ذلك عمل كورنواليس على مقابلته للمار شمعون، وفعلا التقى به في بغداد في ٦ حزيران عام ١٩٣٣،إذ أبدى رغبته في إزالة سوء التفاهم بينه وبين الحكومة العراقية وطلب منه توقيع تعهد بعدم أثارة أعمال خارجة عن القانون وتقديم فروض الطاعة والولاء للحكومة العراقية إلا إن المار شمعون رفض ذلك، مبينا انه ليس من حقه القبول، وإنما من حق الطائفة الآثورية ومقابلتهم شخصيا وإستحصال موافقتهم على ذلك إلا انه تعهد في الوقت نفسه بتقديم الطاعة إلى الحكومة البريطانية، وبين كورنواليس للمار شمعون في أثناء حديثة معه حسن نوايا الحكومة العراقية تجاه الاثوريين وعلى اثر تلك المقابلة أوضح كورنواليس لحكمت سليمان وزير الداخلية ما توصل إليه في مقابلته مع المار شمعون ولاسيما فيما يتعلق بتقديم التعهد إذ بين كورنواليس بان ذلك الشعور كان سائدا على المار شمعون والذي اثر تأثير كبير فيه، وانه يضع احتياجات طائفة فوق احتياجاته، وبين بأنه طالب في حالة إسكان الاثوريين في العراق أن يعاملوا بالطريقة التي يعامل بها العراقيين كافة وأوضح إن هناك بعض الموظفين لم يتبعوا سياسة حكيمة ومتزنة مع الاثوريين وانه يخشى من ذلك كثيرا،أما بخصوص مشروع ألا سكان فقد بين كورنواليس مطالب المار شمعون للموافقة عليها وأهمها [٣٠]:

١. التأكد من عدد الاثوريين الواجب إسكانهم .
٢. أن يجري تسجيل الأراضي بأسمائهم.

أرسل كورنوراليس كتاب إلى وزير الداخلية في ٦ حزيران ١٩٣٣ للنظر في تلك المطالب مؤكدا على المار شمعون بوجوب التزام الاثوريين بالأنظمة والقوانين وانه يجب علية أن يعمل في ضوء ذلك زيادة على تحذيره من أن يكون إخلاصه للحكومة العراقية مشكوكا فيه، رد المار شمعون على ما ذكره كورنواليس لوزير الداخلية وذكر بأن الاثوريين يختلفون عن الطوائف الأخرى إلا إنهم مهاجرون، وليس لهم مأوى وان إسكانهم وتوزيع الأراضي عليهم ليس مطبقا،في الوقت نفسه حذره كورنواليس من قيام الاثوريين بأي عمل خارج عن القانون وفي حالة حدوث ذلك فان الحكومة العراقية سوف تقوم بتأديبهم، وقد أبدى كورنواليس رغبته في حل موضوع ألاثوريين بالطرق السلمية، محذرا المار شمعون والموالين له من اتخاذ أي عمل من شأنه عرقلة مشروع الإسكان أو الإساءة إلى سياسة الدولة التي تستخدم صلاحياتها ضدهم إذا اقتضى الأمر [٣١].

غياب الملك فيصل وتأزم المشكلة الآثوريه:

بدأت الأوضاع تتوتر في العراق وشنت ألصحافة حملة إعلاميه واسعة ضد مطالب الآثوريين الذين بدأوا يتمادون من جديد بطرح شعارات متطرفه تتجاهل السلطات العراقية، إذ كانوا يتصلون بالجهات ألبريطانية وعصبة الأمم بصورة مباشرة دون أخذ الإذن من السلطات العراقية، وقد بذل الملك فيصل الأول والساسة العراقيون جهودا كبيرة لتفادي هذه المشكلة، في هذه الأثناء غادر ألملك فيصل الأول العراق في الخامس من حزيران ١٩٣٣متوجها إلى لندن تلبية لدعوة تلقاها من الملك جورج ألخامس وكان يرافقه كل من وزير الخارجية نوري السعيد ووزير الاقتصاد رستم حيدر ووزير المالية ياسين الهاشمي وقد شملت جولته سويسرا أيضا [٣٢]وقد تفاقمت الأمور إلى درجة خطيرة أثناء غياب الملك فيصل الأول عن العراق وقد أناب عنه لأول مرة ابنه وولي عهده الأمير غازي، لكن الملك ظل على اتصال مستمر ببغداد، يتابع تطورات المشكلة أولا بأول عن طريق ولي عهده أو رئيس الوزراء [٣٣].

أدى تطور الأحداث بذلك الشكل وموقف المار شمعون المتضعضع نتيجة للخطط التي وضعها كورنواليس من اجل استمالة اكبر عدد من الاثوريين، ونتيجة لسوء أحوالهم المعيشية إلى انقسام الاثوريين إلى قسمين الأول الموالين للحكومة والثاني للمار شمعون، وقام الملك غمو رئيس عشيرة ألماز الاثوريه بحملة قوية ردا على مزاعم المار شمعون في السلطة الزمنية واتهمه بالعمل لمصلحته الشخصية وعلى حساب الاثوريين، وقد بالغ المفتش الإداري في الموصل عند ذكره لكورنواليس بأن هناك عدد كبيرا من العوائل الاثوريه لم تسكن، في حين إن القسم الأعظم منهم قد حصل تهيئة السكن لهم، وان ما يزيد على اربعة الاف عائلة سكنت في حقب متباعدة، وان الذي يحتاج إلى السكن فعلا هو ما يقارب تسعة الاف

عائلة، إلا إن سبب عدم إسكانهم لحد الآن هو موقف المار شمعون الذي عارض خطة مشروع الإسكان فابلغ كورنواليس المفتش الإداري في الموصل بعدم اتخاذ أي إجراء قانوني ضد المار شمعون لان ذلك سوف يؤدي إلى تأزم الوضع وعدم تحقيق الأهداف المخطط لها [٣٤].

لاسيما بعد عبور عدد من الاثوريين الحدود السورية حاملين أسلحتهم، وعند وصول أخبار تجدد ألازمه إلى أللك فيصل الأول بعث رسالة في الخامس والعشرين من تموز عام ١٩٣٣الى رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية وكالة، يطلب فيها تأجيل البت بقضية الآثوريين لحين عودته [٣٥].

موقف الأمير غازي من التمرد الاثوري :

أعطت خلافات مسؤولي الحكومة مع الاثوريين عام ١٩٣٣ نموذجا لظاهرة استغلال السلطات البريطانية لحالات التصدع لتي تنتاب الوحدة الوطنية وبرهنت على إن العراقيين يريدون تقرير شؤونهم بأنفسهم، فعندما تولى الأمير غازي نيابة العرش كانت الحكومة العراقية في طريقها لتنفيذ مشروع إسكانهم في شمال العراق وقد استقدمت لهذا الغرض الخبير الانكليزي الميجر طومسن الذي وصل إلى العراق في مايس ١٩٣٣، في هذه الفترة صادف وجود وزارة ائتلافية في العراق برئاسة رشيد عالي الكيلاني ممثل (حزب ألإخاء الوطني) [٣٦] الذي اتهم بأنه يماشي سياسة معاهدة ١٩٣٠ ومن اجل أن يرد على التهمة ظهرت له فرصة حين تطور ألخلاف مع الاثوريين خلال نيابة الأمير غازي[٣٧].

عندما حدثت الخلافات بين الحكومة العراقية والمار شمعون حول شروط مشروع الإسكان مما حدا بوزير الداخلية حكمت سليمان [٣٨]إلى حجز المار شمعون كان غازي واقفا على تفاصيل تطورات الأزمة منذ بدايتها الأولى بواسطة التقارير التي كانت تبعث إلى رئاسة الديوان الملكي فكان الأمير غازي مؤيد لحكمت سليمان في حين حاول الانكليز بتحذير الخلاف بمعارضة إجراء وزارة ألداخلية وبالفعل تطور الموقف بحيث اخذ يعني في نظر الرأي العام تحديا للمشورة البريطانية، وقد حاول القائم بالأعمال ألبريطاني أن يبين للأمير غازي إن الاثوريين قوم أشداء وليس في استطاعة الحكومة النيل منهم ومن هذا المنطلق كان الأمير غازي يحث على توصية ألحكومة بوجوب التساهل معهم ومهادنتهم قدر الإمكان ويبدو إن القائم بأعمال السفارة البريطاني كان يرمي من وراء ذلك استفزاز الأمير غازي، بعد ذلك تعقد الموقف بتصريح رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني إلى غازي في ١٨ حزيران عام ١٩٣٣ بأن الوزارة تؤيد وزير الداخلية في تنفيذ إجراءاته بإحالة المار شمعون إلى المحاكمة و إلا سوف تستقيل الوزارة [٣٩].

قام غازي بعدة مباحثات مع المستشار الانكليزي لوزارة الداخلية وبين له إن السبب في استقالة الوزارة هو تدخل الانكليز وتهديدهم بحدوث ثورة وعزمهم على مساعدة الثورة بطائراتهم لذلك طلب المستشار من الأمير غازي أن يمهله بعض الوقت للتفكير بتلك القضية ومواجهة القائم بأعمال السفارة البريطانية اوجفلي فوريس وفد أجريت مناقشة بينهما انتهت بتأجيل الاستقالة لحين عودة الملك فيصل الأول لان استقالة ألوزارة عملية سياسية خطيرة لذا وافق الكيلاني على ألتأجيل [٤٠].

حاول الملك فيصل ألأول بواسطة البرقيات التي بعثها إلى ألأمير غازي ورئيس الوزراء أن يقنع الوزارة بالعدول عن حجز المار شمعون وكان رأيه أن يسمح للمار شمعون بالذهاب إلى الشمال ولكن الوزارة رفضت على أساس إن ذلك يسيء إلى موقفها ويعطي سابقة لغيره فقررت الاحتفاظ بالمار شمعون في بغداد فقرر الأمير غازي باتخاذ الإجراءات الكفيلة بنزع السلاح من الاثوريين خاصة بعد الصدامات بين الاثوريين والحكومة في الشمال [٤١].

إذ لم تلتزم الحكومة الفرنسية بوعدها بتجريد الاثوريين من السلاح وأبلغت الحكومة العراقية في الثاني من آب عام ١٩٣٣ إنها أعادت الأسلحة إلى الاثوريين العائدين إلى العراق، فقرر مجلس الوزراء السماح للنازحين بالعودة شرط تجريدهم من السلاح فأيد عدد من الاثوريين هذا القرار وعارضه آخرون [٤٢].

لاسيما بعد عبور عدد منهم الحدود السورية حاملين معهم أسلحتهم، وأدى ذلك إلى امتعاض الحكومة العراقية من جراء ذلك لأنه يعد أمر مخالف لقوانين البلاد وانتهاكا لحرمتها، وعلى اثر ذلك صرح رئيس الوزراء بعدم السماح لهم بالعودة إلى ألأراضي العراقية إلا بعد نزع أسلحتهم [٤٣].

ونتيجة لحراجة الموقف وصعوبة موقف وزارة ألداخلية التي عزته الحكومة ألعراقية إلى سلوك المار شمعون وتدبيره وطلبت الحكومة العراقية من الحكومة البريطانية السماح لها بترحيل المار شمعون وبعض أقاربه إلى خارج العراق، وبعد أن تبين للحكومة العراقية بان شرق الأردن هو المكان المقصود لترحيل المار شمعون إليه رفضت ذلك الطلب، وفضلت سفره إلى بريطانيا [٤٤].

في ليلة الرابع على الخامس من آب من العام ذاته، حدث صدام مسلح بين الجيش العراقي المرابط في منطقة عبور الاثوريين إلى سوريا في منطقة (فيش خابور) والاثوريين المسلحين، استمرت حتى يوم الثاني عشر من آب عام ١٩٣٣[٤٥]وقد أعدت الحكومة قوة عسكرية لإخماد تمردهم بقيادة بكر صدقي وقد وعده الاثوريين المتمردين أن يعبروا نهر الخابور دون سلاح ليكونوا مواطنيين مسالمين فسمحت لهم الحكومة العراقية بذلك إلا إنهم ما أن عبروا النهر حتى فتحوا النار على القطعات الواقفة على الشاطئ بدون سلاح وهي تراقب عبورهم الأمر الذي أدى إلى مقتل البعض منهم، لم يسكت الجيش على هذا

الغدر فاشتبك معهم بقتال عنيف حتى استطاع بمدة وجيزة إخماد هذه الحركة فهرب من هرب وتم القبض على الآخرين وبهذا انتهت المشكلة الاثورية بانتصار الجيش وإسقاط الجنسية العراقية عن عدد من زعماء الاثوريين وابعدوا إلى الخارج(٤٦).

أنهى الأمير غازي الموقف بأن زار القوات العراقية في الشمال وشكر عن أبيه الاثوريين اللذين لم يشتركوا مع المتمردين وأثنى على الأكراد في ألمحافظة على سيادة الاثوريين الآمنيين(٤٧).

ابرز الأمير غازي مقدرة فائقة في تأديب تمرد الاثوريين في شمال العراق إذ اتخذ من الحكمة والصرامة في مقابلة هذه الحركة ومقاومتها لذا أحس الملك فيصل الأول انه لابد من عودته إلى بغداد، فترك سويسرا ورجع إلى العراق ووجد إن الأمور قد خرجت من يده لدرجة انه لم يستطع التأثير على سير الأحداث إذ وجد إن الجماهير تهتف لولي عهده ولجيشه الباسل(٤٨).

المشكلة الاثورية أمام عصبة الأمم :

طرحت القضية الاثورية في عصبة الأمم بفكرة نبذ الوقائع الماضية وطالبت بالبحث عن مستقبل الاثوريين والتفتيش عن بلاد أخرى لإسكانهم فيها (٤٩).

بعد أن وقعت المعركة بين الجيش العراقي والاثوريين أوضح الملك فيصل الأول وجهة نظر الحكومة العراقية مشيرا إلى إن المسؤولية تقع على الجانب الفرنسي الذي سمح للاثوريين بحمل سلاحهم ضد الجيش العراقي وان الهدف من ذلك هو تشويه سمعة العراق ومحاولة إخراجه من عصبة الأمم والنيل من استقلاله(٥٠).

أما بريطانيا فحاولت معاقبة المسؤولين عن هذه القضية من الضباط العراقيين اللذين قادوا الجيش العراقي للوقوف بوجه المتمردين، إلا إن إصرار الحكومة العراقية وتأييد الملك لمواقف الجيش وما آل إليه الأمر من تسوية ناجحة للمشكلة، جعله يرفض إصدار أية عقوبة، بل على العكس أمر بتكريم القائد بكر صدقي، قائد القوة العسكرية التي وقفت بوجه الاثوريين المتمردين، وحاول البريطانيون استعمال ورقة أخرى للضغط على الحكومة العراقية، بتحريض القبائل الكردية للانضمام إلى الاثوريين المتمردين والتمرد على السلطة الوطنية ووعدتهم بتأسيس دولة كردية، إلا إن الأكراد لم يؤيدوا هذه الدعوة وقابلوها بالاعتراض والصد (٥١).

في الثالث والعشرين من آب عام ١٩٣٣ أجتمع الملك فيصل الأول بالسفير البريطاني في ألعراق همفريز ودار ألحديث حول المشكلة الاثورية وما آلت إليه ألأحداث وكان السفير البريطاني يتصرف لصالح الاثوريين فرد عليه الملك فيصل ألأول قائلا: **"أنا سأذهب إلى سويسرا وسأكون بالقرب من**

عصبة الأمم وإذا شددت العصبة على الأمر فسأعود إلى ألعراق واطلب منها أن ترسل جيش ألاحتلال وإذا أرادت وطن للاثوريين فلتفتش عليه في تركيا، إذ انه لا يزال موجودا في حكاري" [٥٢].

لم تنجح عصبة الأمم في تحديد المكان الذي سوف يسكنه الاثوريين وعلق كورنواليس على ذلك قائلا:**"إن فشل العصبة في تحديد مكان لتوطين الاثوريين يرجع القضية الاثورية إلى البداية، ويؤجل احتمال حلها بمرور عدة سنوات "** لذا طلبت بريطانيا من الحكومة العراقية أن تتخذ تدابير فعالة لا ترمي إلى إسعاف الاثوريين فحسب بل إلى إنقاذ خزينة الدولة من وطأة التكاليف التي سوف يسببها إسكانهم في العراق، وأبدى كورنواليس عدة اقتراحات لمعالجة ذلك وهي[٥٣]:

١. الإلحاح الشديد على الحكومة السورية من اجل الحصول على الإقامة للاثوريين الموجودين هناك.
٢. إسكان الاثوريين كافة في الأراضي التي يوافقون الذهاب إليها.
٣. إقامة إذاعة للاثوريين يتم خلالها شرح فشل مشروع إسكانهم، وانه يتحتم عليهم جميعا مزاولة أعمالهم بصورة اعتيادية.

جرى التفاوض مع الحكومة الفرنسية، وتم الاتفاق على نقل الف واربعمائة اثوري من ألعراق إلى سوريا لقاء عشرة آلاف دينار للحكومة الفرنسية، وقرر إرسال الاثوريين الذين لديهم أقارب في سوريا مع تخصيص مبالغ مالية لمن سيبقى في العراق، كذلك أبدت ألبرازيل استعدادها لإسكان الاثوريين في أراضيها إلا إنها سرعان ما تراجعت عن ذلك، وأخذت الدول تعتذر تباعا، وبعد ذلك ارتأت إسكانهم في غيانا البريطانية وهي مقاطعة في أمريكا الجنوبية، إلا إن هذه الفكرة لم تنفذ بسبب تكاليفها الباهضة، ولم يسافر إلى سوريا إلا عدد قليل منهم، وتم صرف النظر عن إسكانهم خارج العراق وتقرر إسكانهم في شمال العراق في قرى متفرقة، وهكذا انتهت مشكلة إسكان الاثوريين سواء داخل العراق أو خارجه[٥٤].

الاستنتاج:

- استغلت بريطانيا الآثوريين من العرب واعتبارهم "العدو الجديد" إلى جانب الأتراك والقبائل الكرديّة، وبدأت بافتعال المشاكل بين الحكومة العراقيّة والآثوريين بعد أن انتهى دورهم في إخراج الأتراك من شمال العراق إثر مواجهات دامية.
- تتلخص فِتن الإنكليز بما سُمّي "مشروع الإسكان" بعد أن رفضت تركيا بحزم عودة الآثوريين إليها في اتفاقيّة لوزان عام ١٩٢٣، حيث ضُمَّت الموصل عام ١٩٢٥ إلى العراق بفضل الآثوريين، الوحيدين الذين صوّتوا لذلك أمام لجان عصبة الأمم، وقد طالب الآثوريون بتجميعهم ضمن وحدة سكانية متجانسة نظراً للأخطار التي يواجهونها بين قبائل الأكراد والعرب ولكن لم يلقَ الطلب الآثوري آذاناً صاغية.
- استمرّت بريطانيا بافتعال المشاكل بين الآثوريين والحكومة العراقية إلى أن انتهى ذلك بتمرد الاثوريين في آب- ١٩٣٣ الذي تم القضاء عليه بواسطة القوات النظاميّة العراقية بقيادة العقيد بكر صدقي (الكردي) الذي رُقّي إلى رتبة لواء كمكافأة له، وبمشاركة القبائل العربية تحت شعار الجهاد وتحت الإشراف العلني المباشر من بريطانيا وتمّ نفي البطريك مار شمعون وعائلته إلى خارج العراق.
- إن مُجَرّد طرح هذه الأسئلة يُعطي القارئ فكرة عن مستوى الإنحطاط الذي وصلت إليه الحركة القوميّة الآثورية في العصر الحديث، ناهيك عن المواقف الضعيفة للساسة الآثوريين أمام باقي التيارات العراقية، ممّا قد يؤدّي إلى العزلة السياسة الحقيقيّة للآثوريين، والتي من خلالها يمكن فرض القضيّة الآثورية في المعادلة العراقية كمعضلة حقيقية على الساحة.. وهذا ما لم يحصل بتاتاً. وهذا الإنحطاط هو نتيجة تعدّدية القرارات ولا يقع اللوم هنا على جهة بدون غيرها، فالكلّ يُلام كون الحركة القوميّة الآثورية بشكل عام تعاني مرضاً مزمنا ألا وهو الفشل في برمجة خطابٍ سياسي موحّد.
- مهما تكن الأزمة أو التمرد الذي قام به بعض الاثوريين بافتعال من بريطانيا تم حل هذه المشكلة بإسكان الاثوريين في شمال العراق في قرى متفرقة.
- إن التعددية، لا تعني فقط الإقرار بالاختلاف والتعدد داخل المجتمع الواحد وإنما تتخطى ذلك في مفهومها، إذ هي تعني على مستوى أول قبول الآخر بوصفه مختلفا من حيث خصوصيته، ومساويا في آن واحد من حيث الحقوق والحريات.

هوامش البحث

(١) عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرينات، ط٢، بغداد،١٩٨٥، ص٢١٧.

(٢) رياض رشيد الحيدري، الاثوريين في العراق ١٩١٨-١٩٣٦، القاهرة، ١٩٧٧، ص٥.

(٣) يوسف ملك خوشابا، حقيقة الاثوريين في العراق، بغداد،٢٠٠٠، ص٣٥-٥٥.

(٤) معروف جاوونك، مأساة برزان المظلمة، المطبعة العربية، بغداد،١٩٥٤، ص٣٥.

(٥) زكي صالح، مقدمة في دراسة العراق المعاصر، بغداد،١٩٣٥، ص٩١.

(٦) توفيق السويدي، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، بيروت، ١٩٦٩، ص٢٤٣.

(٧) توفيق السويدي، المصدر السابق، ص٢٤٣

(٨) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٣، ط٧، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٢، ص٢٥٧.

(٩) الليفي**(levi)** : تعني المجندون أو الجيش المرتزق والذي شكلته بريطانيا في عهد الاحتلال والانتداب في العراق . عبد المجيد كامل التكريتي، فيصل الاول ودوره في تاسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١-١٩٣٣، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ١٩٩١، ص٢٥٠.

(١٠)ونستون تشرشل(١٩٦٥-١٨٧٤): هو السير ونستون ليونارد سبنسر تشرشل ولد في ٢٠ تشرين الثاني ١٨٧٤ بأكسفورد شاير، سياسي وعسكري بريطاني تخرج ضابطاً برتبة ملازم ١٨٩٥، انتخب عضواً محافظاً بمجلس العموم البريطاني عام ١٩٠٠ ثم انضم إلى حزب الأحرار، تسلم مناصب وزارية متعددة، فعينه حزب الأحرار الناطق الرسمي للحزب في مجلس العموم وتسلم أيضا منصب رئيس هيئة التجارة عام ١٩٠٨"Board of Trade " وبذلك أصبح عضواً في مجلس الوزراء، وتم اختياره ليكون عضواً في مجلس شورى الملك، ثم تولى منصب وزير الداخلية عام ١٩١٠، وتولى منصب وزير البحرية للمدة من ٢٣ تشرين الاول ١٩١١ حتى السادس والعشرين من آيار ١٩١٥، وفي عام ١٩١٦ طلب لويد جورج منه تولي منصب وزير الذخائر وهي وزارة متخصصة بصناعة الأسلحة والتجهيزات الحربية التي يحتاجها الحلفاء في الحرب استمر تشرشل في عمله في وزارة الذخائر حتى نهاية الحرب في ١١ تشرين الثاني ١٩١٨ وكان عمله إدارياً دون التدخل في شؤون القتال وتفاصيل المعارك الحربية، تولى منصب وزير الحرب عام ١٩١٩وفي كانون الثاني ١٩٢١، نقل تشرشل من وزارة الحرب إلى منصب أكثر أهمية وخطورة في ذلك الوقت وهو وزارة المستعمرات وكان شغله الأساس ينصب على حل مشاكل مستعمرات بريطانيا في الشرق الأوسط، ولا سيما العراق وفلسطين وعين وزيراً للبحرية عند قيام الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩،ثم أصبح رئيساً للوزراء في ١٠ أيار ١٩٤٠ واستمر في منصبه الأخير حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، ثم عاد وشكل الوزارة للمرة الثانية بعد فوز حزبه في الانتخابات عام ١٩٥١ حتى استقال في نيسان ١٩٥٥ بسبب تقدمه في السن، توفي في ٢٥ كانون الثاني ١٩٦٥.للتفاصيل ينظر: محمد يوسف ابراهيم القريشي، ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى عام ١٩٤٥،دار تموز،دمشق،٢٠١٢.

(١١) نقلا عن: ايشو مالك خليل، الاثوريين في التاريخ، ترجمة سليم واكيم، مطبعة عيتاني الجديدة، بيروت، ١٩٦٢، ص١٩٠

(١٢)عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج٢، ط٧، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٩، ص٣١٤.

(١٣)اتفاقية لوزان: هي الاتفاقية التي عقدت في ٢٤ تموز ١٩٢٣ نصت على عودة السيادة التركية على كل الاراضي التركية والغيت الامتيازات الاجنبية واحتفظن تركيا تراقيا الشرقية حتى نهر ماريتزا وحصلت اليونان على جزر بحر ايجة وسارت الحدود مع سوريا وفقا لاتفاقية انقرة تخلت تركيا عن كل حقوقها الواقعة خارج الحدود التي رسمتها المعاهدة وان يسمح لتركيا بأن ترسل قواتها الى المنطقة منزوعة السلاح. لمزيد من التفاصيل ينظر: احمد عبد الرحيم مصطفى، في اصول التاريخ العثماني، ط٣، دار الشرق، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص٣١٠-٣١١

(١٤)رياض رشيد الحيدري، المصدر السابق، ٤٣٨.

(١٥)محمود الدره، القضية الكردية، ط٢، منشورات دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٦، ص١٧٢-١٧٣.

(١٦)عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ص٣١٨.

(١٧)كينهان كورنواليس: سياسي بريطاني عمل في وزارة الداخلية العراقية مستشار للوزير منذ قيام الحكومة العراقية عام ١٩٢١حتى عام ١٩٣٥، ثم عاد الى العراق ليصبح سفيرا لبريطانيا عام ١٩٤١، واستمر في هذا المنصب حتى عام ١٩٤٥.للتفاصيل ينظر:عدي محسن غافل الهاشمي، كينهان كورنواليس ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٤٥،رسالة ماجستير، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٠.

(18)The Assyrians and the settlement problem, records of Iraq 1914-1966 ,vol,9,ed,alan de1,rush,londn,arechive editions, 2001 ,pp 533-536.

(١٩)المار شمعون: لقب وليس اسم ولقب بذلك تيمنا بالقديس شمعون احد حواري المسيح، واسم المار الحقيقي هو أيشا داود والذي أصبح راعيا للمذهب النسطوري على شعبه بعد أن هرب لرفضه التكتل الذي تم الوصل في منتصف القرن التاسع عشر واستمر اللقب في أسرته كلما انتخب واحدا منهم خلفا للآخر والاسم الحقيقي المار شمعون الذي تزعم الاثورين هو ايشا ايضا. محمود الدره، المصدر السابق، ص١٧١-١٧٢.

(٢٠)محمود الدره،المصدر نفسه، ص٣٦.

(٢١)عبد الغني الملاح، تاريخ الحركة الديقراطية في العراق، بغداد،١٩٧٥، ص١٥٤.

(٢٢)خالد عبد الستار سالم الكبيسي، السير همفريز واثره في السياسة العراقية ١٩٢٩-١٩٣٥، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٢، ص٤٥-١٢٩.

(٢٣)نجم الدين السهروردي، التاريخ لم يبدأ غدا حقائق وأسرار عن ثورة رشيد عالي الكيلاني ١٩٤١و١٩٥٨في العراق، بغداد،١٩٨٩، ص٣١.

(25)The Assyrians and the settlement problem,op.cit.,p.555 .

(26)Memorandum about conference held at the residency for discussing the request of the, Assyrians, 3 July 1932,p.45.

(٢٦)خالد عبد الستار الكبيسي، المصدر السابق، ص١٣٧.

(٢٧)ايشو مالك، المصدر السابق، ص٧٧.

(٢٨)توفيق السويدي، المصدر السابق، ص٩٨.

(٢٩)ايشو مالك خليل، المصدر السابق، ٨٧.

(30)Frey stark, beyond Euphrates,London :john murray,1937,p58 .

(٣١)لطفي جعفر فرج، الملك فيصل الثاني آخر ملوك العراق، بيروت، ٢٠٠١، ص٣٨-٥٠.

(٣٢)عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ط٣، بغداد، ١٩٦٧، ص٢٢٣.

(٣٣)يوسف ملك خوشابا، المصدر السابق، ص٢١٤.

(٣٤)عبد المجيد كامل، المصدر السابق، ص٢٦٢.

(٣٥)توفيق السويدي، المصدر السابق، ص٧٠.

(٣٦)حزب الإخاء الوطني: اسس في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي تم دمج حزب الشعب الذي كان يقوده ياسين الهاشمي مع الحزب الوطني لجعفر ابو التمن، واطلق على الحزب الجديد اسم "الاخاء الوطني" الذي اصبح من ابرز قادته رشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان وعلي جودت الايوبي، وحمدي الباجة جي وناجي السويدي، واجيز من قبل وزير الداخلية جميل المدفعي في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٣ للتفاصيل ينظر: طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي، ١٩١٦-١٩٤٣، بيروت، ١٩٦٧،،ص١٢٦..

(٣٧)نجم الدين السهروردي، المصدر السابق، ص٣٥.

(٣٨)حكمت سليمان: هو اصغر ابناء سليمان فائق، ولد في بغداد عام ١٨٨٩م، وتخرج في مدرستها الاعدادية الملكية سنة ١٩٠٧، وسافر إلى اسطنبول والتحق بالمدرسة الملكية الشاهانية، ونال شهادتها في سنة ١٩١١، أصبح ضابطاً واشترك في الحرب العالمية الأولى، وفي عام ١٩٢٠ أصبح مديراً عاماً للبريد، وبعد ذلك تبوء عدة مناصب وزارية، واشترك في أكثر من دورة نيابية في مجلس النواب العراقي، وانضم إلى حزب التقدم وحزب الاخاء الوطني، ثمُحكم عليه بالاعدام سنة ١٩٣٩م، لكن الحكم خفّف إلى خمس سنوات، وافرج عنه سنة ١٩٤١م، وتوفي في بغداد ودفن فيها سنة ١٩٦٤. لمزيد من التفاصيل ينظر: نجدة فتحي صفوة، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب، ط٢، مطبعة منير، بغداد، ١٩٨٤م، ص٩٣-١٨٤.

(39)Memorandum about conference held at the residency for dis- cussing the request of the,op.cit.p46.

(٤٠)توفيق السويدي، المصدر السابق، ص٩٦.

(٤١)وافق الملك فيصل الأول في البداية على مبدأ تجريد العائدين من الاثوريين من أسلحتهم لكنه تراجع عن موقفه بعد أن أحس إن البلاد مقدمة على التورط في مشكلة كبيرة قد تؤثر في سمعتها دوليا في أول عهدها بالاستقلال. عبد المجيد كامل التكريتي، المصدر السابق، ص٢٦٢ .

(42)The Assyrians and the settlement problem,op.cit.p444.

(٤٣)عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٣، ط٧، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٢، ص٣٠٢.

(٤٤)موسى علي الطيار، اضواء على مقتل الفريقيين، جعفر العسكري وبكر صدقي، بغداد، ١٩٨١، ص١٠.

(٤٥)محمد أنيس ورجب حراز، المشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة ١٩٦٧، ص٦٦.

(٤٦)لطفي جعفر، المصدر، السابق، ص٣٨-٥٢.

(٤٧) فريتز غروبا، رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق، ترجمة فاروق الحريري، ج١، بغداد،١٩٧٩، ص١٣.

(٤٨)المصدر نفسه، ص١٢٩.

(٤٩)عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٣، ص٤٠٣.

(٥٠)ايشو مالك خليل، المصدر السابق، ص٨٩.

(٥١)يوسف ملك خوشابا، المصدر السابق، ص٢٤٧.

(٥٢) نقلا عن: طه الهاشمي، المصدر السابق، ص١٢٦.

(٥٣)رياض رشيد الحيدري، المصدر السابق، ص٤٣٨

(٥٤)ايشو مالك خليل، المصدر السابق، ص٨٩.